كلمة ونص

الصيادلة.. الباعة!

محمد أحمد خبازي

ينظر الناس- ونحن منهم- إلى الصيادلة بنوع من الاحترام شأنهم في ذلك شأن الأطباء، ويعدون الصيدلة علماً وأخلاقاً ورسالة قبل أن تكون مهنة تجارية، لغلبة الجانب الإنساني على التجاري فيها، لكونها مرتبطة بشفاء الناس من الأمراض التي قد تصيبهم، وبالصحة التي هي تاج على رؤوس الأصحاء.

ومن هذه المزية، أو الأهمية التي يكتسبها الصيادلة والصيدلة، يبدو نافراً بيع بعض الصيادلة- الذين نكّن لهم كل احترام ولمهنتهم كل تقدير- الأدوية المحلية المنشأ أو الأجنبية بأسعار غير ثابتة، ومتباينة، ومختلفة، بين صيدلية وأخرى، شأنهم في ذلك أيضاً شأن بعض باعة الخضر والفاكهة الغشاشين الذين يبيعون موادهم بأسعار يضعونها على كيفهم وهواهم، وبحسب الزبون!.

وقد نغفر لهؤلاء الباعة ما يرتكبونه بحق المواطنين من عمليات غش وتدليس، لكننا لا نغفرها لبعض الصيادلة الذين لا يتقيدون بالتسعيرة الثابتة للأدوية المحددة بتعرفة وزارة الصحة، ويزيدون شقاء المرضى الذين عصف بهم ارتفاع أسعار الأدوية الأخير عصفاً شديداً.

فقد وردتنا شكاوى كثيرة من مواطنين اشتروا علبة دواء محددة بأسعار مختلفة من عدة صيدليات، وقد تكرر الأمر معهم غير مرة، ما يثير تساؤلات عديدة حول التزام بعض الصيادلة بأسعار الأدوية الذين عزا بعضهم ذلك إلى تحميلهم أدوية أو مستحضرات طبية على طلبياتهم من الأدوية.

وباعتقادنا، لا ذنب للمواطن في ذلك، ولا يجوز لبعض الصيادلة تحميله ما يحملونه، فيكفيه ارتفاع أسعار الأدوية، بل يكفيه مرضه الذي يشقيه ويؤرق حياته.

ولابد للنقابة المركزية من التعميم على أعضائها الصيادلة بضرورة التقيد بالأسعار والالتزام بتعرفة وزارة الصحة، والرأفة بالمرضى والرحمة للناس، حتى تبقى الصيدلة مهنة مقدسة.

القضاء

نبيل الملاح

أتابع في هذا المقال الحديث عن القضاء، فهو ملاذنا جميعاً حكاماً ومحكومين، ومن خلاله نصل إلى الحق والعدل الذي من دونه لن تستقيم الحياة، ومن دونه لن تبنى دولة ومؤسسات.

والقضاء هو في الأساس مؤسسة من مؤسسات الدولة، لكنها المؤسسة الرافعة لجميع مؤسسات الدولة الأخرى، وهو سلطة كالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية؛ بل هو أهم سلطة من هذه السلطات لأنه الحامي والضامن لتطبيق القانون وإنفاذ أحكامه. فهو مؤسسة وسلطة في آن واحد يجب إعطاؤها المكانة التي تستحقها لتتمكن من القيام بدورها في بناء الدولة وحماية المجتمع.

إن الشوائب التي لحقت بالقضاء وأساءت إلى سمعته أصبحت واقعاً مريراً لابد من التصدي له لإزالة هذه الشوائب بجدية وحزم وسرعة منعاً لتطورها وأن تصبح أمراضاً مستعصية يصعب أو يستحيل معالجتها. وما يُنشر في مواقع التواصل الاجتماعي عن وقائع تجري في بعض المحاكم؛ يدعو إلى ضرورة التحقق منها واتخاذ الإجراءات العاجلة لمساءلة ومحاسبة المسيئين والفاسدين.

تقع على عاتق مجلس القضاء الأعلى مسؤولية إيجاد الصيغ والآليات الناجعة لمراقبة أداء القضاة والعاملين في مختلف دوائره، وكذلك إعادة تأهيلهم قبل انتقالهم إلى الدرجة والمستوى الأعلى لزيادة علومهم ومعارفهم وتوحيد فهمهم لصحيح القانون.

وإن هذه المسؤولية تتطلب عملاً وجهداً كبيراً ومستمراً؛ لابد أن يكون ممنهجاً بهيكلية عملية تستطيع تنفيذ قرارات وتوجهات مجلس القضاء الأعلى بدقة وأمانة.

وأقترح في هذا السياق إحداث إدارة مستقلة تتبع مجلس القضاء الأعلى باسم «إدارة المتابعة والتأهيل والتدريب» تتولى المهام التالية:

- متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن مجلس القضاء الأعلى ورفع تقارير عن مدى تنفيذها والمعوقات التي تظهر.
- متابعة عمل وأداء القضاة من خلال الاستعانة بالقضاة الكبار المتقاعدين الذين ما زالوا قادرين على العطاء للقيام بمراجعة الأحكام الصادرة عن القضاة وتقييمها، وذلك في إطار خطة يقرها مجلس القضاء الأعلى.
- الإشراف على المعاهد التابعة لوزارة العدل.
- إقامة الدورات التأهيلية والتدريبية في إطار الخطط والسياسات التي يضعها مجلس القضاء الأعلى؛ والاستعانة بكبار القضاة القائمين على رأس عملهم والمتقاعدين وكبار رجال القانون.
- التنسيق مع المكتب الفني بمحكمة النقض بما يؤدي إلى تفعيله وتكامله مع إدارة التشريع فيما يخص استخلاص القواعد القانونية التي تقررها المحكمة وتبويبها وتفسر النصوص القانونية الغامضة والملتبسة، وجمعها وترتيبها وطبعها وتعميمها، وإدراجها ضمن برامج الدورات.

ويرأس هذه الإدارة أحد معاوني وزير العدل ويكون عضواً في مجلس القضاء الأعلى.

إن الواقع يظهر الحاجة الماسة لتطوير عمل القضاء وتجاوز ثغراته وعثراته، وهذا يدعونا إلى الوقوف أمام بعض هذه الظواهر السلبية.

لابد أن يدرك القاضي أن سلطته ليست مطلقة له؛ فعليه أن يلتزم بالقانون نصاً وروحاً وألا يخرج عن غاية المشرع وقصده، وإن تفسيره النصوص القانونية خلافاً لذلك يجعله مرتكباً «خطأ مهني جسيم» وإن تكرار ذلك يدفعنا للسؤال: هل القاضي الذي يرتكب خطأ مهنياً جسيماً أكثر من مرة يصلح أن يكون قاضياً؟

وإن قوة القاضي وسلطته تأتي من خلال سعيه لإحقاق الحق وإقامة العدل، واحترامه للكرامة الإنسانية التي يشكل القاضي رافعة أساسية لها.

أنتقل إلى وضع الكتاب والمساعدين العدليين ومأموري التنفيذ؛ لأقول: إن وضعهم بحاجة إلى إعادة نظر ومراجعة وتقييم؛ فمعظمهم غير مؤهلين التأهيل اللازم، وبعضهم لا يصلح من الأساس أن يكون كاتباً ومساعداً عدلياً لعدم إلمامه بأبسط قواعد اللغة العربية ورداءة حظه ويظهر هذا بوضوح في محاضر الجلسات.

وإن الاهتمام بهؤلاء لا يقل أهمية عن الاهتمام بالقضاة، منهم المعنيون بصورة مباشرة بالإجراءات القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية التي تأخذ وقتاً طويلاً لا مبرر له.

وضمن إطار السعي لتحقيق شعار «نحو قضاء عادل وسريع» لابد من الإشارة إلى الثقافة السائدة لدى الكثير بحق المحامي بالدفاع عن موكله بأي طريقة أو أسلوب متاح له؛ مستغلاً بعض الثغرات والغموض في النصوص القانونية.

لا يجوز أبداً أن يكون هذا الحق مبرراً لتجاوز مفهوم الحق والعدل وإهدار حقوق الآخرين وتعطيل وإعاقة تنفيذ الأحكام القضائية، وإن ما أجازه قانون ممارسة مهنة المحاماة جاء للدفاع عن أصحاب الحقوق وليس للدفاع عن الذين يعتدون على حقوق الآخرين ويغتصبونها.

وفي هذا السياق تأتي أهمية وضرورة إعادة النظر ببعض أحكام قانون أصول المحاكمات، لإزالة الالتباس والغموض الذي يؤدي إلى فسح المجال للتفسيرات والاجتهادات التي قد تأتي خلافاً لقصد المشرع وغايته.

أختم بالتأكيد على أن القضاء ملاذ الجميع، وعلى الجميع أن يسهم في إصلاحه وتطويره، وأن يكون في أول سلم ا لأولويات بصدق وأمانة.

والعدل هو أساس الملك، وهو جوهر الحياة وأساسها.

باحث ووزير سابق

«الشؤون الاجتماعية والعمل» تتشارك مع ١٦ شركة خاصة لتأمين فرص عمل

قادري لـ«الوطن»: مشروع قانون العاملين الأساسي يحل مشكلات عمال المناطق الساخنة

محمد منار حميجو

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريما قادري عن تطوير الشراكة مع القطاع الخاص لتأهيل وتدريب اليد العاملة موضحة أن الوزارة أمنت ١٦ شراكة مع شركات خاصة من أصل ٧٥ شركة مستهدفة من الوزارة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضحت قادري أن كل توظيف يتم عن طريق هذه الشراكة فهو طريق مأمون لليد للعاملة الذي توظف عبر هذه الشراكة، مؤكدة أن العامل له دور كبير في الحصول على فرصة العمل وذلك بأن يعتمد على جهده وخبرته ومن ثم فإن الوزارة عبر الشراكة مع شركات القطاع الخاص تؤمن له فرصة العمل بناء على الخبرة التي يمتلكها.

وأكدت قادري أن العامل الذي يعمل عبر الشراكة يحصل على جميع حقوقه التأمينية والحقوق الأخرى التي يجب أن يوفرها مدير العمل، مؤكدة أن الوزارة انتهت من وضع اللمسات الأخيرة لمرصد سوق العمل وأنه تم تعيين مدير جديد إضافة إلى الانتهاء من البرمجيات المستخدمة في المرصد.

وأكدت قادري أن هذا المرصد سيكون له دور كبير في تحريك سوق العمل وخصوصاً أنه سيتم التشبيك مع الاتحاد العام للعمال باعتبارهم على تواصل مباشر مع العمال.

وعما يتعلق بمشروع تعديل قانون العاملين الأساسي قالت قادري: إنه تم التوصل إلى شبه اتفاق على مسودة المشروع بصيغتها النهائية بعدما تمت دراسة العديد من السيناريوهات التي طرحت حول المشروع، مؤكدة أنه تم عقد العديد من الاجتماعات مع وزارتي التنمية الإدارية والمالية، إضافة إلى اتحاد العمال للوصول إلى صيغة نهائية في مسودة مشروع القانون.

وأرجعت قادري سبب التأخير في وضع مسودة المشروع إلى الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد موضحة أنه كلما تم الاتفاق على صيغة معينة يتم الاكتشاف أنه صعب تطبيقها على أرض الوقع بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد.

وأضافت قادري: إننا نبذل جهوداً ليس لوضع قانون على الورق فقط بل نبذل الجهود لننتج مضامين وإنه يجب أن تنعكس المفاهيم على كفاءة العمل والعامل.

وكشفت قادري عن أن عمال أبناء المناطق الساخنة ينتظرون إقرار تعديل مشروع القانون الذي يعالج أي وضع من أوضاعهم وخصوصاً أن القرارات التي تخصهم تصدر من رئاسة مجلس الوزراء.

وأعلنت قادري أن من بين المقترحات في مسودة المشروع مسألة كف يد العاملين والمخطوفين منهم وكيفية التعامل معهم، معتبرة أن أوضاع العمال في المناطق الساخنة مؤقت.

وأضافت قادري: إن القوانين تعالج دائماً القواعد العامة وليس الاستثنائية ومنها أوضاع العمال في المناطق الساخنة، مؤكدة أن الجهود حالياً لوضع قانون يلحظ مشاكل العمال بشكل دائم.

مسودة المشروع وضعت حلولاً للعاملين المخطوفين والمكفوف يدهم

مرصد سوق العمل في مراحله الأخيرة

استخدام مواد سامة سبيداج وحبيبات بلاستيكية في تصنيع الألبان

فائض باللحوم المثلجة في أسواق حماة مصدرها مناطق المسلحين

حماة- الوطن

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حماة زياد كوسا إغلاق ٣ محال وختمها بالشمع الأحمر، الأول والثاني في منطقة الحاضر لحيازتهما كميات من الفروج المثلج المجهول المصدر، والثالث في سوق الشجرة لقيامه بفرم كمية كبيرة من لحم العجل بشكل مسبق والجمع بين نوعين من اللحم.

وتعد ظاهرة انتشار الفروج التركي المجمد والمهرب في حماة من الظواهر المقلقة للمشتغلين في صناعة الفروج محلياً، لما لها من منعكسات كثيرة وكبيرة على المربين والمنشآت العاملة في هذه الصناعة، وعلى صحة المواطنين لكونها مجهولة المصدر وغير معروف مدى سلامتها الصحية.

وأكد رئيس فرع نقابة الأطباء البيطريين في حماة ظافر الكوكو أن قطاع الدواجن في المحافظة بخطر ويحتاج إلى دعم حكومي لتطويره وحمايته واستقراره والمحافظة عليه، بسبب تهريب الفروج الحي والمجمّد بطرق غير مشروعة.

وقال: يجب توضيح شيء أساسي وهو أن الفروج المثلّج مصدر عدوى للكثير من الأمراض كالإسهالات والحمى التيفية وغيرها، وغير مضمون النتائج صحياً، علماً أن أسعاره قريبة من أسعار الفروج البلدي، والواضح أن فائضاً بأنواع اللحوم المثلجة موجود في الأسواق من مناطق المسلحين، أي إن هناك عملية إدخال لهذه اللحوم بطريقة غير مشروعة ومقصودة هدفها التأثير في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يحتّم على جميع الجهات مراقبة الأسواق بوجود طبيب بيطري.

وفي السياق طلب محافظ حماة محمد الحزوري من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك تنظيم ضبوط إغلاق ٨ منشآت لتصنيع الألبان والأجبان مع برادات ومنشآت لتخزينها لارتكابها مخالفات وتجاوزات وذلك في أحياء القصور والمزارب وقرية صماخ، خلال جولة تفقدية قام بها على هذه المنشآت التي تبين ارتكاب أصحابها والقائمين عليها مخالفات تتعلق باستخدام مواد سامة سبيداج وحبيبات بلاستيكية في التصنيع، إضافة إلى مخالفتها المواصفات المطلوبة لتصنيع وإنتاج مواد الأجبان والألبان ومشتقاتها الأخرى بإضافة مواد النشاء والحليب المجفف والزبدة عن طريق مجانستها مع بعضها بهدف الغش والربح غير المشروع.

برسم التحقيق!!

شبكة من شركات التأمين والأطباء تتشارك في سرقة المعلمين

القنيطرة - الوطن

اتهم عضو شعبة نقابية بمعلمي القنيطرة محمد الحسين بوجود شبكة فساد في شركات التأمين الصحي أبطالها أطباء بالشركة وزملاء لهم بالقطاع الخاص وبعض الصيادلة، وأنه لوحظ لدى مراجعة المعلمين للأطباء والصيدليات المتعاقدين معهم أنهم لا يملكون أي رصيد في بطاقاتهم، علما أنهم لم يحصلوا على أية وصفة أو علاج.

على حين أشار ناصر الصالح رئيس الشعبة النقابية الثالثة خلال المجلس السنوي لنقابة المعلمين بالقنيطرة إلى أن عدداً من المتقاعدين دفعوا مبلغا مقداره ٩ آلاف ليرة لقاء اشتراكهم بالتأمين الصحي منذ بداية العام الحالي وطول هذه الفترة لم يقوموا بصرف أي وصفة واليوم شركات التأمين تطالبهم بتسديد المبلغ مرة ثانية لصرف الوصفات الطبية.

أما يوسف الرفة رئيس الشعبة النقابية الثانية فطالب بالتوجيه إلى الرقابة الداخلية بالتربية لعدم استجواب التلاميذ ضد المعلم في حال ارتكابه خطأ أو مخالفة من أجل هيبة المعلم، ورفع أجور ساعات التدريس من خارج الملاك وخاصة لحملة الإجازة الجامعية لتغطية النقص الحاصل بعدد المدرسين في بعض الاختصاصات وعزوف عدد كبير من المدرسين عن التدريس لتدني أجر الساعة الذي لا يتجاوز ١٥٠ ليرة في ظل الظروف المعيشية الصعبة.

و أكد محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر أهمية الرسالة التي يحملها المعلمون ودورهم الأساسي في المجتمع من خلال بناء جيل واع بقضايا أمته ووطنه ومثقف يساهم في عملية التنمية والبناء بعد إنهاء تحصيلهم العلمي.

ونوه نقيب المعلمين في سورية نايف طالب الحريري بأهمية انعقاد هذا المجلس السنوي كونه محطة تنظيمية مهمة لتطوير العمل النقابي، لافتا إلى دور المعلمين الأساسي في مواجهة الأزمة التي تمر بسورية، من خلال نشر الوعي بين الطلاب وترسيخ عملية الانتماء الوطني.

مشاريع خدمية لتحسين شبكة مياه شرب حمص

حمص- نبال إبراهيم

قال مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحمص المهندس حسن حميدان لـ«الوطن»: إن المديرية باشرت أعمالها بتنفيذ عدد من المشاريع الخدمية بهدف تحسين شبكة مياه الشرب مع اقتراب فصل الصيف واستبدال عدد من شبكات الصرف الصحي وحفر الآبار لتغذية عدد من القرى.

وأشار المهندس حميدان إلى أنه تم البدء بحفر بئر في بلدة الفرقلس وتنفيذ خط ضخ العاليات، وتم إنهاء مشروعات استبدال شبكة مياه قرية الوازعية وتمديد خط في قرية سكرة وحفر بئر لمصلحة قريتي الفرقلس والصايد وإرواء قرى الأسعدية والناصرية والطويلة، فيما تم تركيب تجهيزات ميكانيكية وكهربائية مع غرفة ضخ لدعم قرى الدرداء والرقاما والمنزول.

ولفت حميدان إلى أن المؤسسة تتابع العمل بمشروعات استبدال الشبكة المائية لشوارع متفرقة في المدينة بالإضافة إلى حفر آبار في الربوة وحبنمرة وكفرا وجبورين والعمل على وصل آبار مجلس مدينة حمص مع شبكة المدينة وتنفيذ خط ضخ المشرفة لتغذيتها من مدينة حمص وصيانة الأضرار في شبكة مياه الحصن والشواهد.

وأضاف حميدان في ختام حديثه أن نسبة الإنفاق المالي لمشاريع المؤسسة من الموازنة الاستثمارية للعام الحالي البالغ قيمتها ٦٥٠ مليون ليرة بلغت نحو ٢٢ بالمئة بقيمة ١٤١ مليونا و٤٤٨ ألف ليرة.